المنظمة، كان وراء تعثر الوحدة الوطنية ووراء التوترات التي سادت [في] الساحة الفلسطينية ووراء اللجوء الى العنف»[٤٥]. وذلك «لأن البرجوازية تقوم على اساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج، وهذا الاساس المادي تصبح له انعكاسات مسلكية عديدة، ومن ضمنها الملكية الفردية للقرار السياسي»[٤٦]. غير ان العامل الاساسي، حسبما يذكرنا به التقرير مجدداً، «هو الطبيعة الطبقية للقيادة المهيمنة على مقدرات المنظمة. تلك الطبيعة التي تريد ان تحتكر القرار السياسي، وتتحكم به، وتبقيه ضمن افقها»[٤٧].

الحقيقة ان المرء يسأل عما اذا كانت المرجعية الماركسية، التي يستعيرها التحليل ويطبقها على هذا النحو، تقر بهذا الاستنتاج عن ان الملكية الفردية لوسائل الانتاج ينتج عنها، بصورة ميكانيكية، ملكية فردية للقرار السياسي ؟ ذلك ان المعروف ـ وهذا يشمل النموذج الاوروبي ـ ان النظام الديمقراطي البرجوازي (البرلماني ـ الليبرالي) هو الشكل السياسي الذي انبثق من سيطرة هذه البرجوازية[٤٨]. وهذا الشكل من الحكم بات، منذ زمن، يميز الدولة الحديثة، التي هي، تاريخياً، تعبر عن سيطرة الطبقة البرجوازية. وربما أدى الالتباس في المقدمات التي يقوم عليها النشاط البرجوازي، بوصفها تؤكد المجهود الفردي ودور الفرد، الى تطبيق هذا التحريض على المجال السياسي. وهو تطبيق، أقل ما يقال فيه انه ينم عن نظرة تبسيطية تعكس جهلاً بالتحليل الاصلي، الذي تستقى منه هذه الايديولوجيا، وادواتها، ومفاهيمها.

ولكن اذا كانت اسباب الانقسام تعود الى الدور الذي تلعبه البرجوازية الفلسطينية بصورة اساسية، فان من الضروري التوقف عند التحليل الذي يقدمه التقرير لعناصر القوة التي تحيط بالدور الذي تلعبه البرجوازية الفلسطينية. يذكر التقرير ان هناك مجموعة عوامل موضوعية، وذاتية، مترابطة، هي التي افسحت في المجال للبرجوازية للعب هذا الدور القيادي، منها: «ان هذه البرجوازية هي التي بادرت الى تفجير الثورة؛ ومنها واقع القوى الديمقراطية الثورية، والحركة الشيوعية الفلسطينية»[٤٩]. غير ان العامل الاهم ـ حسب التقرير ـ يعود الى «اسناد ودعم الرجعية والبرجوازية العربية للبرجوازية الفلسطينية، الذي يشكل عاملاً من أهم العوامل التي تبقي على هيمنة البرجوازية الفلسطينية على قيادة الثورة، بحكم ما توفره هذه المساندة من امكانيات مادية وتسليحية تمكن البرجوازية الفلسطينية من الفعل والتأثير في صفوف الجماهير»[٥٠].

ان هذه الاسباب التي يعتبر التقرير انها الدافعة الى بروز الدور القيادي للبرجوازية الفلسطينية تبدو، للوهلة الاولى، اسباباً مقنعة، لكنها، في الحقيقة، تعتبر نموذجاً فاقعاً لهذا النوع من التأويل الايديولوجي التعسفي في تحوير الوقائع. فالتقرير لا يذكر، ولو باشارة عابرة، شيئاً عن موقع البرجوازية الفلسطينية في اطار موازين القوى الاجتماعية، وانما يرجع مصدر قوتها الاساسي الى عوامل خارجية، أقل ما يمكن ان يقال بصددها انها منافية للحقيقة والواقع. لكن من الافضل، بغية ابقاء الطرح في مسار منهجي، التوقف عند نقطتين:

أولاً: هل كانت المبادرة بتفجير الثورة التي اتخذتها قيادة «فتح»، قيادة م.ت.ف. باعتبارها المقصودة بهذا التحليل، تعبر عن واقع نهوض البرجوازية الفلسطينية؟ ومن ثم الى اي حد كانت تلك المبادرة تتماهى، فعلاً، مع حاجة الطبقة البرجوازية ومصلحتها في قيام الثورة ؟

ثانياً: ما هو الواقع الفعلي للبرجوازية الفلسطينية عشية انطلاقة الثورة ؟ هل كانت، من الناحية السياسية، طبقة موحدة ومتماسكة في أهداف سياسية واضحة، أم ماذا، بالضبط، كانت ؟

ان اغتراب الفكر الماركسي الفلسطيني عن واقعه ربما هو الذي يفسر، من الناحية الاساسية، هذه الاعتباطية التبسيطية، التي ميزت تنظير الماركسيين الفلسطينيين طوال السنوات الماضية. غير